الهزات سوف تقرب من أمد هذا الارتباط وتعطيه دفعا وقوة ولكنها ليست الاحتمال الوحيد ، وهناك احتمالات كثيرة سوف تنجم عن الوضع البشري والاقتصادي الجديد في الاراضي العربية المحتلة ، والفارق الملحوظ في مستوى المعيشة على الجانبين العربي والاسرائيلي سوف يكون في المستقبل عاملا قويا يمكن أن تستغله الثورة استغلالا منظما وفعالا . ومن المهم أن ننبه منذ الآن ان العدو الصهيوني غير غافل عن هذه النقطة بالذات . وهناك أخبار عن مجموعة اسرائيلية تسمى « ريحوفوت » قامت بوضع برنامج يهدف الى رفع مستوى المعيشة في الضفة الغربية والى التقليل من الفارق في مستوى المعيشة بين العرب واليهود وذلك بهدف جعل التوحيد بين الاقتصاد الاسرائيلي واقتصاد الضفة الغربية ممكنا أو بعبارة أصح اخضاع اقتصاد الضفة الغربية كلية لمتطلبات الاقتصاد الاسرائيلي وذلك عن طريق انشاء مشاريع متعددة صناعية واقتصادية وزراعية وسياحية بالاضافة الى مشاريع أخرى متصلة بالخدمات العامة ، وتلقى هذه المشاريع اهتماما متزايدا من السلطات الاسرائيلية التي بدأت بوضع بعض هذه المشاريع في حيز التنفيذ*.

ومهما يكن من أمر التطورات الاقتصادية المتوقعة التي يمكن ان تؤثر في فعالية خطط العدو فلا بد من الاشارة هنا الى ظاهرة ارتفاع تكاليف المعيشة التي بدأت تعاني منها الضفة الغربية . صحيح ان اجور العمال ارتفعت لدرجة ان بعض حملة الشهادات وبعض مالكي الاراضي الصغار (الكولاك) اصبحوا يفضلون الالتحاق بالمعامل والتخلي عن الوظيفة أو الارض ، ولكنه صحيح ايضا ان ارتفاع تكاليف المعيشة في الضفة الغربية آخذ بالازدياد وفقا لنسب غير طبيعية أبدا وسوف تتلاشى في القريب العاجل نظرة المقارنة بين الماضي والحاضر او بين الضفة الشرقية والضفة الغربية لتفسح المجال لنوع من النقمة العامة على الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية الجديدة التي تحيط بالسكان العرب .

وأخيرا لا تكتمل صورة الوضع الاقتصادي دون الاشارة الى ناحية مهمة معروفة في تاريخ الاحتلال ، ومتمثلة بشكل أحد وأقوى في حالة الضفة الغربية وهي التناقض الموضوعي بين مصلحة المحتل ومصلحة الشعب الواقع تحت وطأة الاحتلال . وفي حالة الاحتلال الاسرائيلي لا بد أن يؤدي هذا التناقض الى صدام حتمي ، ذلك ان الاطماع الاسرائيلية في الارض لا تقف عند حد أبدا ، ولدى الاسرائيليين خطط ثابتة للاستيلاء على الارض العربية وفقا لضرورات اقتصادية او استراتيجية . وعلى الرغم من سياسة التهدئة العامة التي تنتهجها السلطة الاسرائيلية فان ذلك لم يمنعها من تنفيذ مخططها لتهويد منطقة القدس والاراضي المحيطة بها ويتخذ هذا التهويد شكل اغتصاب قسري للارض عن طريق الجمعيات أو شكل مصادرة عن طريق الدولة ، ويمكن للانسان أن يتصور حالة الفلاح الذي تغتصب أرضه وكثيرا ما تكون خصبة أو ذات أهمية معينة ، وكثيرا ما يصبح المالك عاملا في الارض ذاتها .

وبمناسبة الكلام عن موقف الفلاح من الارض يجدر بنا أن نتذكر حوادث كثيرة في الضفة الغربية انطوت على استعمال العنف أو التدابير الجذرية ضد الفلاحين الذين رفضوا العمل في المشروعات الاقتصادية الاسرائيلية ، اذ أحرقت السلطة مزروعاتهم ومنعتهم من فلاحة أرضهم وقطعت عنهم اية فرصة لكسب الرزق حتى يكون العمل في المشروعات الاسرائيلية (وأحيانا في الموسم الزراعي المنافس لمحصولهم نفسه) هو الاختيار الوحيد

---

* للتوسع في هذه النقطة وفي موضوع السياسة الاسرائيلية في الضفة الغربية راجع : عنبتاوي ، د. منذر ، « بمناسبة الانتخابات البلدية في الضفة الغربية : اسرائيل ودبلوماسية البنغ بونغ » ، مجلة شؤون فلسطينية ، عدد ٨ ، نيسان ١٩٧٢ ، ص ١٥ — ٢٧ .